

الإمارات العربية المتحدة

يتوقع انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة ٦,٦% في عام ٢٠٢٠، إلا أنه من المقرر أن يشهد انتعاشاً قوياً في المدى المتوسط بفضل نجاح برنامج طرح اللقاحات وتدابير الدعم الحكومية، إضافة إلى توقعات انتعاش الطلب العالمي على الطاقة. كما سيساهم تسارع وتيرة الإصلاحات الهيكلية في تعزيز افاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي ذات الوقت، من المتوقع أن تعود حسابات المالية العامة والحسابات الخارجية إلى تسجيل فائض على المدى المتوسط مع استمرار ارتفاع أسعار النفط وتعافي السياحة والتجارة. ومن جهة أخرى، سيساهم انخفاض أسعار الفائدة وتعافي القطاع غير النفطي في توفير الدعم اللازم للانتماء المحلي.

تسارع وتيرة اللقاحات يعزز الانتعاش الاقتصادي

٢٠٢٣، في ظل تراجع فائض المعروض من العقارات. ومن المتوقع أن يتراوح معدل التضخم في حدود ١% على المدى المتوسط (الرسم البياني ٢).

الأرصدة المالية والخارجية تعود إلى تسجيل فوائض

دفعت حزم التحفيز الحكومية الكبيرة بجانب تراجع أسعار النفط إلى تزايد مستويات العجز المالي إلى ما يقدر بنحو ٧,١% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠. وساهم الدعم المالي والنقدي الذي وصل إلى ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي في تخفيف بعض الضغوط التي تعرض لها الاقتصاد. وهدفت بعض هذه الإجراءات إلى تقليل تكاليف أنشطة الأعمال من خلال خفض أو الإعفاء من الرسوم، فضلاً عن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما يتوقع أن يتقلص العجز، الذي لا يزال معقولاً مقارنة بدول المنطقة الأخرى، إلى ٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ وذلك نظراً لتوقع انخفاض الإنفاق على كافة المستويات في الإمارات بنسبة ٥% على الأقل في ظل تقليص النفقات ضمن موازنات الحكومات الاتحادية والمحلية. واستناداً إلى انتعاش أسعار النفط إلى ٦٠ دولاراً للبرميل، قد يتحول العجز إلى تسجيل فائض هامشي بنسبة ١% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ (الرسم البياني ٥).

ومن جهة أخرى، استفادت الإمارات من أسعار الفائدة المنخفضة على مستوى العالم وتصنيفها الائتماني القوي، وقامت بإصدار سندات في عام ٢٠٢٠ بشكل أكبر مقارنة بالسنوات الماضية لتمويل العجز المالي. وتركزت الإصدارات ضمن حكومة أبو ظبي والتي بلغت قيمة إصداراتها ١٥,١ مليار دولار مستفيدة من تصنيفها الائتماني المرتفع، في حين أصدرت إمارتي دبي والشارقة سندات بقيمة تصل إلى حوالي ٢,٠ مليار دولار. وتراوحت عائدات تلك السندات من ٥,٧٥% إلى ٤,٠% بأجال استحقاق تتراوح ما بين ٣ سنوات إلى ٥٠ سنة. إلا أن مستوى الدين العام للناتج المحلي الإجمالي (باستثناء الكيانات التابعة للحكومة) ما زال منخفضاً إلى حد ما، إذ بلغت نسبته ٣٨%، وهو مرجح للانخفاض في السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣. في ظل استفادة الحكومة من ارتفاع أسعار النفط وتزايد معدلات النمو مع عودة الوضع المالي إلى تسجيل فائض في السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وقد تؤدي نفس تلك العوامل والارتفاع المتوقع في الطلب الخارجي إلى انتعاش السياحة مما يساهم بدوره في إعادة توازن الحساب الجاري في عام ٢٠٢١ وتسجيل فائض في العامين التاليين، بعد تسجيل عجز متوقع بنسبة -٢,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠.

أفاق نمو إيجابية

تتمتع الإمارات بمكانة مميزة كمركز دولي للتجارة والسفر والسياحة، مما يمكنها من الاستفادة من تسارع تعافي الاقتصاد العالمي. كما قد يساهم نجاح معرض إكسبو ٢٠٢٠، والمزمع إقامته خلال العام الحالي، إضافة إلى مواصلة اتباع السياسات المرنة التي تستجيب للتطورات في الوقت المناسب، في إحداث تأثير إيجابي دائم على الاقتصاد وزيادة مرونته. وعلى الجانب الآخر، فقد يؤدي تغيير اتجاه السياسة النقدية الأمريكية في وقت أقرب مما كان متوقفاً على خلفية مخاوف التضخم بالإضافة إلى تباطؤ النمو العالمي إلى جانب عودة تراجع أسعار النفط والالتزامات الطارئة للشركات الحكومية إلى التأثير على أفاق النمو.

تشير التقديرات إلى تراجع النشاط الاقتصادي بنسبة ٦,٦% في عام ٢٠٢٠، مما يعكس انخفاضاً في كل من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (الذي يمثل نحو ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة ٥,١% على خلفية تداعيات جائحة كوفيد-١٩، وتراجع القطاع النفطي بنسبة ٨,٥% نتيجة لتخفيضات الإنتاج التي أقرتها منظمة الأوبك وحلفائها (الرسم البياني ١). وانكماش إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣,٩% على أساس سنوي، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٦,٠%، في وقت كانت تفرض فيه قيود الحركة والإغلاقات المتعلقة بالصحة، مما أضر بقطاعات الضيافة والنقل وتجارة الجملة والتجزئة (والتي تمثل نحو ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي).

وكان أداء الإمارات جيداً للغاية على صعيد طرح اللقاحات، إذ كانت من بين أفضل الدول أداءً على مستوى العالم مع تجنب عمليات الإغلاق الصارمة وحظر التجول. وقد ساهم طرح برنامج اللقاحات، وتغطية أكثر من نصف السكان (٥٢%) بحلول منتصف شهر مارس، في تعزيز إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية والحد من الضغوط على القطاعات الرئيسية. وعلى هذا الأساس، فقد يبدأ الاقتصاد بالتعافي في عام ٢٠٢١ على خلفية انتعاش قطاع السياحة والضيافة، على الرغم من أن مدى هذا الانتعاش يتوقف على التعافي العالمي. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المتوسط بنسبة ٣,٣% في عام ٢٠٢١ وبنسبة ٣,٥% على المدى المتوسط، مستفيداً من معرض إكسبو ٢٠٢٠، المزمع انعقاده خلال هذا العام، وتعافي الطلب العالمي. كما يتوقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٢,٩% في عام ٢٠٢١ على خلفية انخفاض إنتاج النفط الخام ليصل إلى ٢,٧ مليون برميل يومياً نتيجة لانقافية الأوبك وحلفائها. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٥% على خلفية زيادة الإنتاج ورفع الطاقة التكريرية (مصفاة الرويس ومصفاة جبل علي وبدء المرحلة الثالثة للمنشآت النفطية التابعة لشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز)، مما سيضيف حوالي ١,٢ مليون برميل يومياً إلى الطاقة التكريرية.

الانتعاش الاقتصادي والسياسة النقدية التيسيرية يدعمان نمو الائتمان

من المتوقع أن يستمر تبني سياسة نقدية تيسيرية خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٣ تماشياً مع سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وذلك نظراً لارتباط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، مما سيساهم في تعزيز النمو الإيجابي للائتمان القطاع الخاص بنسبة ٣,٥% في عام ٢٠٢١، وذلك بعد الانخفاض الذي شهده في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢,٢% (الرسم البياني ٤). ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الائتمان المحلي بنحو ٤,٠% على المدى المتوسط على خلفية الطلب على الائتمان من الكيانات التابعة للحكومة، واستقرار سوق العقار، والانتعاش الكبير للقطاع غير النفطي.

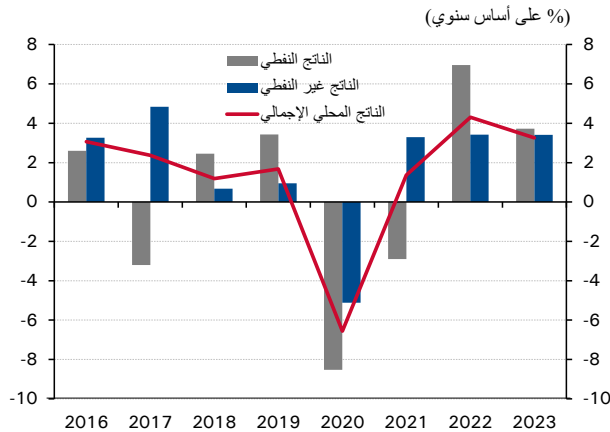
وفي ظل الزيادة المتواضعة للطلب في عام ٢٠٢١ وإمكانية استمرار تراجع أعداد الوافدين وما ينتج عن ذلك من انخفاض الإيجارات (ما يمثل ٣٤% من الوزن النسبي لسلة أسعار المستهلكين)، فقد يظل تضخم أسعار المستهلك سلبياً (-٠,٥%) مقابل ٢,١% في عام ٢٠٢٠، كما قد يبدأ انخفاض إيجارات المساكن في الوصول إلى أدنى مستوياته خلال العام الحالي قبل أن يرتفع تدريجياً في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

	٢٠١٩	*٢٠٢٠	*٢٠٢١	*٢٠٢٢	*٢٠٢٣	
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٤٢١	٣٥٣	٣٨٦	٣٨٦	٤١٣	مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	١,٧	٦,٦-	١,٤	٤,٣	٣,٣	% النمو السنوي
النفطي	٣,٤	٨,٥-	٢,٩-	٧,٠	٣,٧	% النمو السنوي
غير النفطي	١,٠	٥,١-	٣,٣	٣,٤	٣,٤	% النمو السنوي
ميزان المالية العامة	٠,٨-	٧,١-	٣,٣-	١,٠	١,٤	% من الناتج المحلي الإجمالي
الحساب الجاري	٧,١	٢,٨-	٠,٩	٣,٤	٥,٠	% من الناتج المحلي الإجمالي
التضخم	١,٩-	٢,٠-	٠,٥-	٠,٦	٠,٧	% النمو السنوي

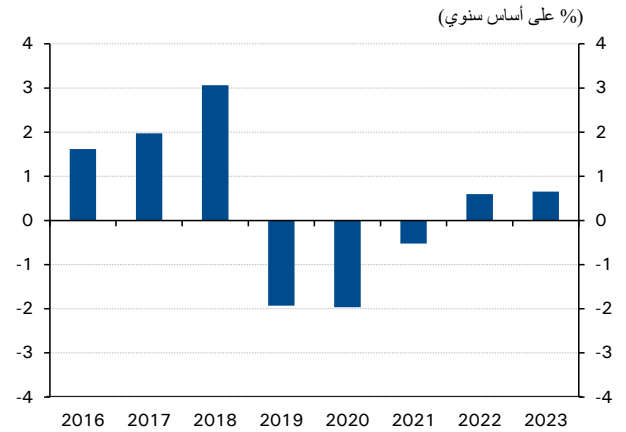
المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



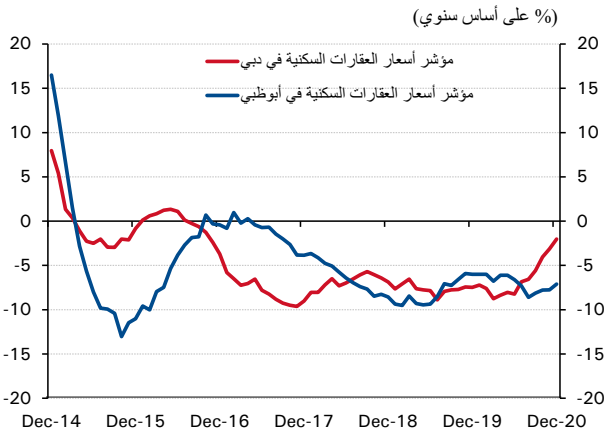
المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: التضخم



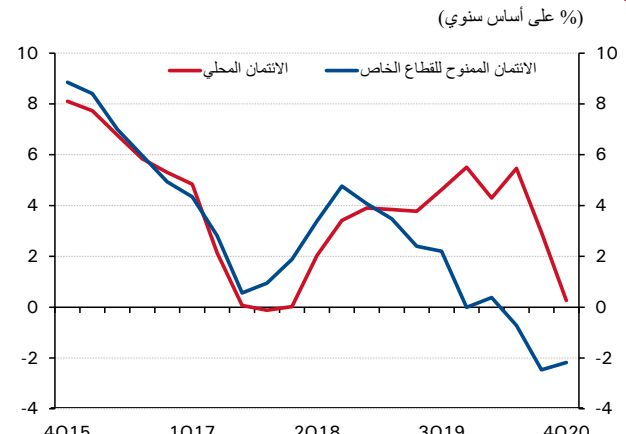
المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: مؤشر أسعار العقارات السكنية لدبي وأبو ظبي



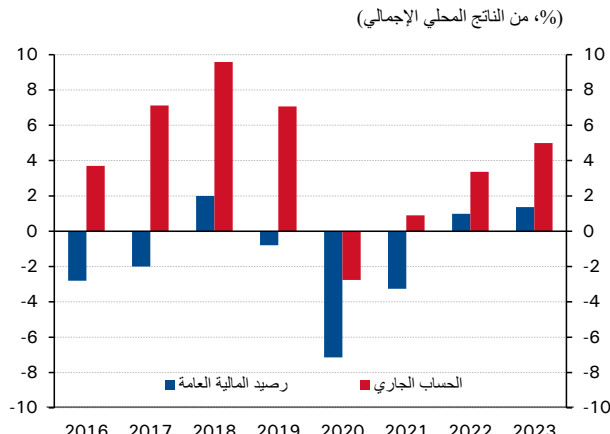
المصدر: ريدين (REIDIN)

الرسم البياني ٤: الائتمان المحلي والمقدم للقطاع الخاص



المصدر: مصرف الإمارات المركزي، وبنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: الحساب الجاري وصيد المالية العامة



المصدر: وزارة المالية، مصرف الإمارات المركزي، صندوق النقد الدولي، تقديرات بنك الكويت الوطني